مجلة تصدر في السبت الأول من كل شهر

تقدُّم

رئيس التحرير:
أسامة العبدالرحيم

العدد الثامن - اغسطس ٢٠٢٤ | INFO@TAQADOOM.COM | TAQADOOM | TAQADOOM.COM

ضحّوا من أجل التّحرير
ومن أجل كويت جديدة

تقدُّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدُّم

رئيس التحرير
أسامة العبدالرحيم

مستشار التحرير
أحمد الديين

نائب رئيس التحرير الأول
حمد العيسى

نائب رئيس التحرير الثاني
هلا عبدالله

سكرتير التحرير
ربيع ديركي

مصمم الغلاف
جيفارا عبد القادر

دليلك إلى «تقدُّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

العدوان على غزة ولبنان ومخطط "اليوم التالي"

بقلم: د. ماري ناصيف - الدبس
نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني والمنسقة السابقة للقاء اليساري العربي

ص ٦

صنعاء المقاومة وإرث اليمن الديمقراطية

بقلم: أنس القاضي
باحث يمني

ص ٨

شرر حرائق الاحتلال في فلسطين يطال الأردن

بقلم: نضال مضيه
نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني

ص ١٠

جورج إبراهيم عبد الله في معادلة طوفان الأقصى

بقلم: روبير عبد الله
أستاذ جامعي، ومحرر في مركز دراسات الوحدة العربية.

ص ١٢

مقاربة بنيوية-تاريخية لأسباب فشل دولة ما بعد الاستقلال في أفريقيا (ليبيريا كنموذج)

بقلم: كريبسو ديالو
كاتب من مصر، مترجم وباحث في الشأن الأفريقي

ص ١٦

- المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضرورة عن رأي مجلة تقدُّم.
- ترتيب المواد يخضع لضرورات الاخراج الصحافي.

جورج إبراهيم عبد الله: أقدم سجين سياسي في أوروبا

إعداد: فريق "تقدُّم"

ص ١٥

داخل العدد

رأي « تقدُّم »

في الذكرى الـ 34 للغزو والاحتلال: هل استفدنا من دروس تلك الكارثة؟

ص ٥

شؤون اقتصادية

التحول نحو الدعم النقدي في سورية: إعدام لمنظومة الدعم

بقلم: أحمد حسن

محرر القسم الاقتصادي في جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية/ سورية

ص ١٨

شؤون اقتصادية

أزمة مصر الاقتصادية: التحديات والبدائل

بقلم: د. محمد حسن خليل

عضو مؤسس وقيادي في الحزب الاشتراكي المصري والحركة المدنية الديمقراطية

ص ٢٠

شؤون اقتصادية

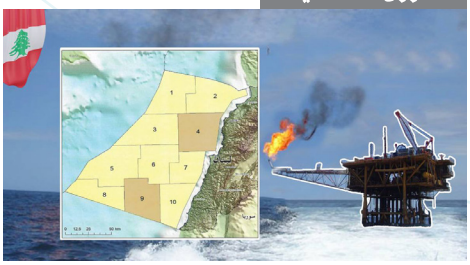

إنقاذ الثروة البترولية في لبنان

بقلم: د. نضال الشرتوني

دكتور مهندس طاقة أستاذ جامعي/ لبناني

ص ٢٢

فكر وفلسفة

الوظيفة والماهية دراسة في الشعرية "التقليدية" الحديثة

بقلم: د. صلاح السروي

ناقد أدبي مصري، وأستاذ الأدب العربي الحديث والمقارن بجامعة حلوان.

ص ٢٤

وجوه وأحداث

مشاركة التقدميين الكويتيين في مقاومة الغزو والاحتلال

ص ٢٩

النهج

دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي

بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية حول الغزو العراقي الغاشم للكويت | مجلة النهج 1990

ص ٣٠

وجوه وأحداث

• العدد الثامن • اغسطس ٢٠٢٤ • تصدر في السبت الأول من كل شهر

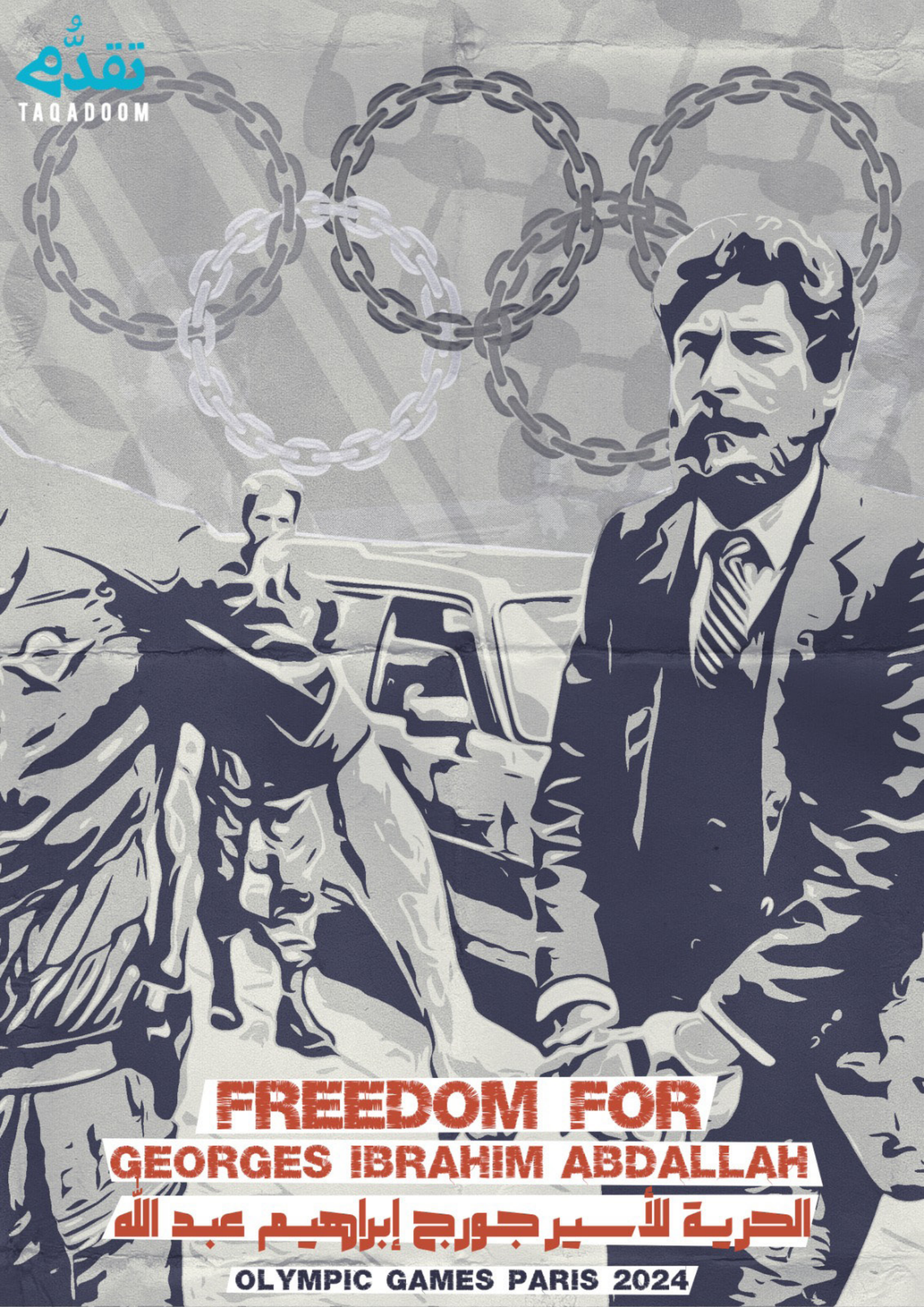
تقدُّم
TAQADOOM
FREEDOM FOR
GEORGES IBRAHIM ABDALLAH
الحرية للأسير جورج إبراهيم عبد الله
OLYMPIC GAMES PARIS 2024

في الذكرى الـ 34 للغزو والاحتلال: هل استفدنا من دروس تلك الكارثة؟

لعلّه من الطبيعي في الذكرى السنوية الرابعة والثلاثين لغزو النظام العراقي البائد الكويت واحتلالها أن نسترجع شريط الذكريات الأليمة لتلك التجربة القاسية، وأن نستذكر في الوقت نفسه التضحيات البطولية التي سطّرها أبناء الكويت دفاعاً عن الوطن وفي مقاومة الغزو والاحتلال، وأن نحني رؤوسنا إجلالاً للشهداء الميامين... إلّا أنّ الأهم هو أن نسأل أنفسنا بصراحة ووضوح عما إذا كنا بعد أربعة وثلاثين عاماً قد استفدنا كدولة وكمجتمع وكمواطنين من دروس تلك الكارثة الوطنية الأليمة؟!

وقد تكون أفضل وسيلة للإجابة عن مثل هذا السؤال المستحق هي تتبّع مسار الأمور في البلاد منذ التحرير وما آلت إليه وصولاً إلى واقعنا الراهن.

إنّ الحقيقة المرّة تقول أنّه لم تتم محاسبة أي مقصّر عن تقصيره؛ ولم يُنَحَّ أي متهاون من المسؤولين الكبار عن موقعه في سلطة القرار جراء تهاونه عن أداء واجبه وعدم قيامه بمسؤولياته، وذلك على الرغم من الإدانة الصريحة التي تضمّنها تقرير "لجنة تقصي الحقائق عن موضوع الغزو العراقي الغاشم على دولة الكويت" في مجلس الأمة الصادر في ١٦ أغسطس من العام ١٩٩٥ حول التهاون في عدم اتخاذ أبسط التجهيزات والاستعدادات الأمنية المدنية والعسكرية للتعامل مع التهديدات العراقية التي استمرت طوال أسبوعين كاملين بين ١٥ يوليو والأول من أغسطس ١٩٩٠، حيث حمّل التقرير السلطة التنفيذية المسؤولية لأنّها "لم تقرأ الخطر والتهديدات العراقية الموجهة ضد الكويت قراءة صحيحة"... "ولم تتعامل مع الخطر تعاملاً صحيحاً".. و "قللت من الخطر الماثل أمام الكويت واستبعدت حتى التجهيز والإعداد الدفاعي والعسكري"... و"غيّبت المشاركة الشعبية والرأي العام وتعمّدت إخفاء الأخطار العراقية في أجهزة الإعلام الرسمية"... و"فشلت في مساعيها السياسية التي كانت المحور والمسار الوحيد الذي اتخذته دون غيره من المسارات ولو من باب الاحتياط"... ومع ذلك كله لم تتم محاسبة أيٍّ من أولئك المسؤولين عن تقصيرهم الفاضح وتهاونهم الواضح، وبالتالي فإنّه عندما يغيب الحساب وتنعدم المساءلة لا يمكن الحديث عن الاستفادة من الدرس والاتعاظ من التجربة.

والمؤسف أيضاً ما جرى بعد اندحار قوات الاحتلال من تفويت، ربما كان متعمداً، للفرصة التاريخية التي كانت سانحة لإعادة بناء الكويت على أسس جديدة، بحيث "عادت حليمة إلى عاداتها القديمة" بمواصلة النهج المعتاد في إدارة الدولة وسطوة المصالح الضيقة للقلّة المتنفذة في الاستحواذ على مقدرات البلاد والانتفاع والتنفيع؛ بالتزامن مع تعطيل العودة المستحقة إلى طريق بناء الدولة الكويتية الحديثة.

وغير هذا، فإنّه بدلاً من التوجّه الجاد نحو توفير متطلبات الحفاظ على الأمن الوطني للكويت بعد تلك الكارثة الأليمة، فقد جرى الاكتفاء بوضع "بيض أمننا الوطني كله" في سلّة الولايات المتحدة الأميركية، التي تمثّل مصالحها الخاصة ومصالح الكيان الصهيوني أولوياتها، بل لقد كشفت تجارب كثير من الذين اتكلوا عليها في حمايتهم مدى هشاشة تلك الحماية، ولعلّ ما تعرّض له النظام الأفغاني السابق من خذلان عند الانسحاب الأميركي المذل والمرتبك يقدم للواهمين درساً لا يُنسى، ما يفترض معه بناء استراتيجية دفاع وطني تعتمد على مشاركة الشعب في الدفاع عن وطنه وتماسك الجبهة الداخلية.

والأخطر من ذلك هو ما تعرّضت له الوحدة الوطنية للشعب الكويتي من محاولات إضعاف وتفكيك، وهي التي كانت سلاحه الأساسي في الصمود والمقاومة، حيث شهد المجتمع الكويتي، خصوصاً منذ العام ٢٠٠٨ وإلى يومنا هذا، العديد من محاولات التأجيج للنعرات الطائفية والعنصرية والقبلية والمناطقية والإثارة المتعمدة للانتماءات الفئوية والهويات الصغرى على حساب الانتماء الجامع إلى الهوية الوطنية الكبرى، ما أدّى إلى تمزيق مجتمعنا الكويتي الصغير.

بعد هذا كله، ترى هل يجرؤ أحد على الادعاء بأننا استفدنا من دروس كارثة الغزو والاحتلال واتعظنا من عِبَرِها؟!

«هيئة التحرير»

بقلم: د. ماري ناصيف - الدبس

نائب الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني
والمنسقة السابقة للقاء اليساري العربي

العدوان على غزة ولبنان ومخطط "اليوم التالي"

هل ستستمر حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد سكان غزة منذ تسعة أشهر ونيّف؟ وإلى متى؟ وهل الدمار والخراب الذي ألحقه العدوان الصهيوني بالضفة الغربية وجنوب لبنان، وباليمن أخيراً، سيتوقف هو والقتل المتعمّد لعشرات آلاف المدنيين، خاصة بعد المواقف الواضحة التي اتخذتها محكمة العدل الدولية؟ وهل سيتحرّك ضمير الأنظمة المطبّعة، فتتراجع عن مواقفها، وتقطع علاقتها بالكيان الصهيوني الذي يمتص خيرات العرب من المحيط إلى الخليج؟ أسئلة كثيرة تجول في الأذهان. وبينما تستمر شعوب الأرض في التحرّك ضد الجريمة المنظمة التي يرتكبها نتنياهو وزمرته، غير آبهة بالقمع والاعتقال، يلف الصمت القاتل شعوبنا، ويكتفي البعض بالموقف الكلامي دعماً لمقاومة تقضّ مضاجع العدو وتنزل الخسائر الجسام به...

ما هو الواقع اليوم؟ وإلى أين يتجه؟

إذا ما انطلقنا من الخطاب الذي تقدّم به

نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي، والذي حاز على تصفيق الحضور من بين أعضائه لعشرات المرّات، نستنتج أن خطة الإبادة في قطاع غزة لن تتوقّف؛ بل على العكس من ذلك، سيستمر قتل المدنيين ومنع الماء والغذاء والدواء عنهم حتى إتمام بسط سيطرة الاحتلال "الأمنية الكاملة" على الأرض والشعب... هذا، في وقت أصر فيه نتنياهو على ضرورة مدّه، سريعاً، بالسلاح والعتاد لإنجاز جريمته التي أطلق عليها اسم "الصراع بين الحضارة والهمجية" والتي ستشكل، حسب رأيه، انتصاراً "لقوى الحضارة" وعلى رأسها الولايات المتحدة... ولا ننسى بالطبع هجومه الشرس على التظاهرات الطلابية، التي وصفها بالمشبوهة والمعادية للسامية، كما لا ننسى تجاهله لاقتراحات رئيس الولايات المتحدة جو بايدن من خلال عدم ذكر صفقة إطلاق "الرهائن"، وتجاوزه كذلك مسألة قيام الدولة الفلسطينية...

ونحن، إذ نلفت النظر إلى هذه العناوين الأساسية في موقف الكيان الصهيوني، وبالتحديد هدف السيطرة الأمنية الكاملة على القطاع، فلأنها تفضح المخطط الذي يعد لما يسمّى "اليوم التالي" في قطاع غزة ومعه مشروع الاستيلاء على الأراضي اللبنانية المحتلة واستبدال الحدود البرية المعترف بها دولياً "بالخط الأزرق" الذي رسمه العدو بعد عدوانه في العام ٢٠٠٦، ومن ضمنه ثلاثة عشرة نقطة حدودية يسعى للاستيلاء عليها بدعم من إدارة الولايات المتحدة الأميركية ممثلة بمندوبها عاموس هوكشتين الذي كان له اليد الطولى في جعل الصهاينة يستولون على ١٢٤٠ كيلومتراً مربعاً من المياه الإقليمية اللبنانية لاستخراج الغاز منها، بعد أن تبيّن أن "حقل كاريش" شبه فارغ.

ما هو المخطط الصهيوني – الأميركي لما يسمّى "اليوم التالي"؟

استناداً إلى صحيفة "واشنطن بوست" وموقع "اكسيوس" الأميركي، وكذلك إلى بعض المواقع الإعلامية الصهيونية، عقد، في الثامن عشر من شهر تموز / يوليو الجاري، لقاء سرّي استضافته أبو ظبي. هدف هذا اللقاء كان مناقشة خطة تقدّم بها نتنياهو تحت مسمّى "اليوم التالي"، أي بعد انتهاء الحرب الصهيونية على غزة.(١)

هذه الخطة تشمل ثلاثة جوانب صهيونية – إماراتية – فلسطينية.

فهي تتضمن، أولاً، موافقة الإمارات العربية المتحدة على دفع تكاليف إعادة إعمار قطاع غزة، وعلى إرسال قوة عسكرية "لحفظ السلام" في القطاع، إضافة إلى العمل من أجل المساهمة في فرض التطبيع على أبنائه عبر تغيير أنظمة التعليم فيه.

وهي تتضمن، ثانياً، أن تتسلّم قوات الاحتلال الإشراف الأمني الكامل على القطاع، كما هي الحال في الضفة الغربية المحتلة.

وهي تتضمن، ثالثاً، رسم توجه أولي للسلطة التي ستحكم القطاع "بعد القضاء" على حركات المقاومة فيه.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أنس القاضي

كاتب يمني

صنعاء المقاومة وإرث اليمن الديمقراطية

في الأسبوع الماضي، قامت القوات المسلحة اليمنية (صنعاء)، باستهداف "تل أبيب" بطائرة مسيرة تسمَّى "يافا"، مثلت العملية تطوراً نوعياً، وهذا يُعيدنا إلى تذكر ملف الدعم اليمني للقضية الفلسطينية إذ أن موقف صنعاء اليوم هو امتداد لهذا النضال اليمني. الدعم الذي قدمته جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية للفصائل الفلسطينية، كان جزءاً من سياستها الخارجية، فثورة ١٤ أكتوبر في ستينيات القرن الماضي بوصفها حرب تحرير شعبية ضد الاستعمار، تطورت سياستها الخارجية على نحو معاد للإمبريالية والصهيونية، وهذا التطور ضروري فالوطنية الحقيقية تقتضي معاداة الاستعمار والدفاع عن حقوق بقية الشعوب في تقرير مصيرها، لكون الجبهة المعادية للاستعمار واحدة.

أسهم دعم اليمن الديمقراطية سابقاً للمقاومة الفلسطينية في تمكين هذه الفصائل من تنفيذ عملياتها ضد أهداف إسرائيلية وغربية. وكما وجدت المقاومة الفلسطينية في الأمس "عدن" سنداً حقيقياً لها، ها هي اليوم تجد "صنعاء" سنداً حقيقياً للمقاومة، وتقدير موقف صنعاء اليوم معروف عبرت عنه قيادات مختلف فصائل المقاومة.

كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بالتحديد، تلعب دوراً كبيراً في دعم الفصائل الفلسطينية المقاومة، سواء من خلال التدريب العسكري أو الدعم السياسي والدبلوماسي. دون أن يعني هذا أن اليمن العربية لم تقدم يد العون للمقاومة الفلسطينية، قدمت صنعاء حينها دعماً سياسياً ومعنوياً للفلسطينيين في مختلف المناسبات الدولية والإقليمية - وإن كان أقل مما قدمته عدن وذلك لطبيعة السلطة في الشمال التي كانت ضمن التوجه الغربي - وعلى سبيل المثال ففي الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢ اتجه متطوعون من شمال اليمن ومن جنوبه إلى بيروت، وحين أُخرجت معسكرات المقاومة من بيروت اتجهت إلى اليمن وتحرك في اليمن بشماله وجنوبه بحرية واستقبلهم بحفاوة كبيرة.

عملية يافا ٢٠٢٤

عملية مسيرة "يافا" الأخيرة، تعتبر تحولاً استراتيجياً نظراً لأنها تكشف عن قدرة صنعاء على تنفيذ هجمات بعيدة المدى ضد دولة الاحتلال، وتزعزع من "قوة الردع الإسرائيلية" وتفوقها التقني، وهو ما يمثل تهديداً جديداً للأمن "الإسرائيلي"، إذ يكشف عن ضعف في نظام الدفاع الجوي "الإسرائيلي"، والذي فشل في رصد الطائرة وإسقاطها قبل وصولها إلى هدفها. لاحقاً وبعد استهداف دولة الاحتلال الإسرائيلية لمحافظة الحديدة اليمنية وميناءها، أُعلن أن استهداف تل أبيب بالطائرة المسيرة يمثل دخول اليمن المرحلة الخامسة من التصعيد. هذه المرحلة تشمل تكثيف الهجمات على أهداف إسرائيلية بما في ذلك استخدام أسلحة جديدة ومتقدمة بعيدة المدى يصعب اعتراضها، المراحل الأربع السابقة تضمنت عمليات متعددة ضد الأهداف الإسرائيلية في البحر الأحمر وخليج عدن، والبحر العربي، ومدخل المحيط الهندي، والبحر الأبيض المتوسط، شهدت هذه العمليات استهداف السفن الإسرائيلية والهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ على المدن الفلسطينية المحتلة، التي أدت في إحدى جوانبها إلى إفلاس ميناء إيلات (ميناء أم الرشراش المحتلة).

صنعاء ترث عدن

مواقف دعم القضية الفلسطينية اليوم، هي امتداد لإرث من الدعم التاريخي، ففي حرب ٤٨ قاتل يمنيون إلى جانب الشعب الفلسطيني، لكن الدعم الأكبر كان لاحقاً من بعد قيام الجمهورية في "الشمال" والاستقلال في "الجنوب" قبل الوحدة، باتت الحكومة والجماهير الشعبية أقدر على الحضور في قضايا الأمة العربية، وفي إسناد الشعب الفلسطيني.

كانت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب اليمن) تُعتبر واحدة من الداعمين البارزين للحركات التحررية والفصائل الفلسطينية المسلحة، نظراً لتبنيها نهج

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: نضال مضيه

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني،
عضو هيئة تحرير جريدة الجماهير الناطقة بلسان الحزب.

شرر حرائق الاحتلال في فلسطين يطال الأردن

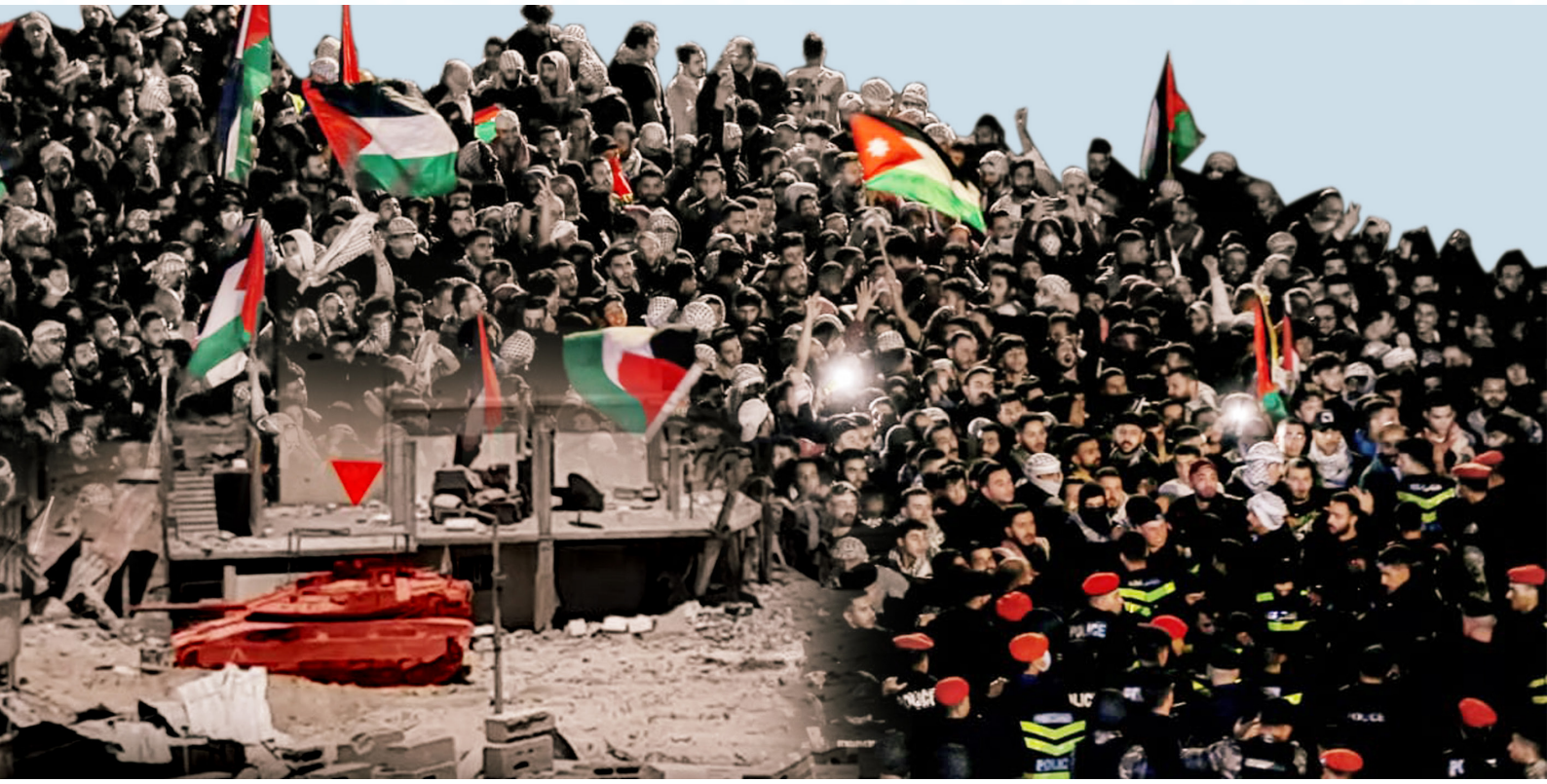

ما يقترفه الاحتلال الصهيوني في الأراضي الفلسطينية سرعان ما يجد صداه في الأردن ربما قبل أي بلد عربي شقيق آخر. وهذا عائد إلى جملة عوامل منها العلاقات المتشعبة الممتدة منذ خمسينيات القرن الماضي بين الشعبين الشقيقين، ومنها طبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه، الذي لم يتخل سدنته من غلاة التيار اليميني العنصري المتطرف عن أطماع تصفية القضية الوطنية الفلسطينية على حساب الأردن، شعباً ودولة ومؤسسات دستورية.

الاستجابة للتحديات التي يقذفها كيان الاحتلال في وجه فلسطين كما الأردن من جانب السلطات الرسمية والقوى الشعبية ليست دائماً منسجمة ومتوافقة. وهناك في غالب الأحيان ثمة تعارض وتناقض بين التزامات السلطة والخيارات الشعبية. فالموقف الرسمي مهما علا سقف تنديده بالعدوانية الصهيونية المتمادية وبالمجازر الوحشية المتواصلة لآلة الحرب الدموية "الإسرائيلية" يتعرقل على الدوام ويهوي تحت ضغط تمسك السلطة بمعاهدة وادي عربة

وبسائر اتفاقيات التطبيع الرسمي المستندة اليها.

فتماشياً مع هذا التمسك والالتزام غير المفهوم وغير المستساغ شعبياً لم يتم اتخاذ ولو خطوة صغيرة واحدة تترجم طلب السلطة في بداية العدوان الهمجي الصهيوني على غزة من مجلس النواب إعادة النظر في اتفاقية وادي عربة. وتم حفظ هذا الطلب بالتواطؤ فيما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في أدراج المجلس النيابي ولجانه.

وبذا تأكد المؤكد بأن السلطة غير جادة في قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني وإغلاق سفارته في عمّان وتجميد الاتفاقيات المبرمة معه تمهيداً لإلغائها، وأن الأمر لا يعدو كونه مناورة من جانب السلطة لامتصاص النقمة الشعبية، وتخفيف الضغوط الشعبية عليها.

وقد عزز الحكم هذا التمسك أيضاً بخطوات عملية ملموسة، منها تعويض الكيان الصهيوني عن حظر القوات المسلحة اليمنية مرور البواخر الناقلة للبضائع إلى الكيان الصهيوني عبر البحرين الأحمر والعربي بالمشاركة في الجسر البري الناقل للسلع إلى كيان الاحتلال عبر الأراضي الأردنية.

إصرار السلطة على التمسك بديمومة العلاقة مع كيان الاحتلال رغم اتضاح طبيعته الإجرامية، وطابعه العنصري وتحول نظامه من الفاشية المقنعة إلى الفاشية الصريحة، فرض نفسه حكماً على قائمة مطالب الحركة الشعبية الأردنية التي اعتبرت أن مساهمة الأردن الرسمي الجدية في إجبار التحالف الحكومي اليميني المتطرف في الكيان الصهيوني العنصري على الإذعان لمطلب وقف العدوان وسحب قواته الغازية من غزة تستوجب من جملة تدابير ملحّة قطع جميع العلاقات وإنهاء أي تعامل معه.

وبذا فقط يمكن أن يتحقق الانسجام بين الموقفين الرسمي والشعبي، ويتحقق توق الشعب الأردني لأن يكون بلده ونظامه السياسي في مصاف الدول التي سحبت سفرائها من كيان الاحتلال احتجاجاً على حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها كيان الاحتلال على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، وعقاباً له على ازدرائه واستخفافه بإرادة شعوب المعمورة كافة وللدول المتحررة من الهيمنة الإمبريالية والتبعية المقيتة لسطوتها ونفوذها الآخذين في التآكل على الصعيد الدولي... هذه الشعوب التي يتعمق الوعي والقناعة لديها بأن هذا الكيان الغاصب والعدواني هو المصدر الأساس لغياب الأمن والاستقرار والسلام في منطقة "الشرق الأوسط" وأن زواله هو الكفيل بكسر حلقة الحروب الدموية التي تتولد عن مساعيه المحمومة لتطبيق الأساطير التلمودية المتخيلة على أرض الواقع، وأطماعه في بناء دولة يهودية نقية على حساب وطن وحقوق الشعب الفلسطيني التاريخية وغير القابلة للتصرف.

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: روبير عبد الله

شقيق الأسير جورج إبراهيم عبد الله. أستاذ جامعي، ومحرر في مركز دراسات الوحدة العربية.

جورج إبراهيم عبد الله في معادلة طوفان الأقصى

قبل أسبوعين من دخول الأسير جورج عبد الله عامه الأربعين في المعتقلات الفرنسية حدثت عملية طوفان الأقصى في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي. توقف العالم كله أمام هول الحدث: فجر جديد في تاريخ الثورة الفلسطينية يقطع مع عقود من المراوحة ومفاعيل النكبة والنكسة ثم أوسلو ومشاريع السلام الموهوم. أمل جديد لاح للشعب الفلسطيني وللشعوب المتضامنة مع القضية، مقابل كارثة حلت بالمشروع الصهيوني وداعميه في المحالفة الرأسمالية الغربية وموجوداتها في المنطقة.

لكن للحدث، لدى الأسير جورج عبد الله، وقعاً آخر وطعماً مختلفاً، فهو الذي لم يصمد طوال عقود الاعتقال الأربعة إلَّا لأنه كان ينتظر شيئاً مما حدث في السابع من تشرين/ أكتوبر الماضي، فكيف بالحدث كله؟ بل كيف بما تلا الحدث، بكل ما يحتوي من أهوال ومخاطر وما ينبئ من وعود وآمال؟

ولأن الموعد السنوي لاعتقال المناضل عبد الله، وهو محطة ثابتة للاحتجاج أمام السفارات الفرنسية وأمام مقر سجنه في الجنوب الفرنسي، وهو أيضاً مجالاً للتعبير عن رفض السياسات الإمبريالية وآثارها

التدميرية على شعوب الغرب بذاته وعلى الشعوب المُكتوية بنار الاستعمار، القديم منه والجديد، لأن الموعد أتى بعد أسبوعين ونيف من انطلاق طوفان الأقصى، فقد كان شكل الاحتجاج كما مضامينه وحيثياته مختلفة أيضاً.

في المسيرة التي انطلقت باتجاه السفارة الفرنسية في بيروت، وكانت تضم، رغم غياب الدعوات الخاصة، لبنانيين وفلسطينيين وعرباً من أطياف مختلفة، كانت الوجوه قبل العبارات تشي بأن موعد جورج عبد الله مع الحرية لم يعد بعيداً، وأن احتمالاته التاريخية باتت واقعية، وبأنه على الأقل لم تذهب سنوات الأسر هدراً. كل ذلك جرى التعبير عنه قبل أن تعلن لاحقاً مختلف فصائل المقاومة أن الأسير جورج عبد الله سيكون على رأس اللائحة في عملية تبادل الأسرى، باعتباره مناضلاً لبنانياً مقاوماً من أجل تحرير فلسطين.

في فرنسا حيث لم تتأخر الإدارة السياسية كما عادتها على إعلان تأييدها للعدوان الصهيوني، بل سارعت مثل باقي دول الغرب الداعم للكيان إلى اتخاذ إجراءات ظنت أنها كافية للحيلولة دون اتساع رقعة التأييد للقضية الفلسطينية وشجب العدوان وتأكيد حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة. وكانت من بين أولى إجراءاتها منع التظاهرة السنوية التي تحدث في لانميزان أمام سجن الأسير جورج عبد الله في أقصى الجنوب الفرنسي، لكنها أمام ضغط الرأي العام الفرنسي المؤيد للحق الفلسطيني في المقاومة وفي إطارها حق جورج عبد الله بالحرية، أمام الضغط اضطرت السلطات الفرنسية إلى إلغاء قرار المنع. فكانت واحدة من أكبر التظاهرات التي عرفها محيط سجن الأسير. ما يربو على ألفي متظاهر قطعوا مئات الكيلومترات قادمين من مختلف المناطق الفرنسية، وبعضهم جاء من مدن أوروبية أخرى حيث تنشط لجان تضامن مع الأسير، واحتشدوا أمام السجن ليعلنوا الانتصار للقضية الفلسطينية ولحرية الأسير عبد الله في آن واحد.

على مدى أشهر العدوان على غزة والضفة الغربية ولبنان، لم يكن مستغرباً رفع صور الأسير جورج عبد الله والشعارات المؤيدة لحقه بالحرية في معظم الأنشطة والتظاهرات في مختلف عواصم الغرب لا سيما في المدن والبلدات الفرنسية. فالقوى والمجموعات والأحزاب والشخصيات اليسارية والديمقراطية المعترضة على توحش الرأسمالية العالمية وانقضاضها على سياسات الحماية الاجتماعية المعمول بها سابقاً، هي نفسها القوى المعترضة على عدوان الغرب الاستعماري على شعوب العالم وعلى انحيازه الأعمى للعدوانية الصهيونية على بلادنا، وبالتالي من الطبيعي أن تندمج رمزية الأسير جورج عبد الله في قلب فعالياتهم الاعتراضية تأييداً لفلسطين ورفضاً لحرب الإبادة ضد الشعب الفلسطيني.

إن وقوف الأنظمة الغربية إلى جانب العدوان الصهيوني، سواء بالدعم العسكري والاقتصادي ، أم بالدعم في المحافل الحقوقية

وخصوصاً ما تجلى من تصويت في مجلس الأمن ضد وقف إطلاق النار والسعي إلى مساواة الجلاد بالضحية، يثبت مقاربة الأسير جورج عبد الله وفهمه لمعنى "عدالة الغرب الاستعماري"، وهي مقاربة أوضحها خلال محاكمته المزعومة في العام ١٩٨٧ قائلاً: "منذ حوالي الأربعين سنة وشعبنا يعاني وبجميع الطرق من الاعتداءات الإمبريالية، لم يقصر أي جيش غربي في اعتبارنا حقل تجارب وفي استعمال شعبنا كفئران اختبار. منذ مطلع هذا القرن وحتى أيامنا هذه وأسيادكم لم يوفروا علينا أي شيء، من المؤامرات الدنيئة حتى المجازر الأكثر فظاعة، دمار وبلقنة يتعايشان تحت شعار حقوق الإنسان الغربي، الأميركيون وكلاب حراستهم الصهاينة يستمرون حتى هذه اللحظة بعملية التدمير الوحشية".

للتذكير الأسير جورج عبد الله شارك في مواجهة العدوان الإسرائيلي في العام ١٩٧٨، وللتذكير بالمناسبة أن القرار ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة لم ينفذ إلَّا في العام ٢٠٠٠ بفعل المقاومة الوطنية اللبنانية أولاً، ثم المقاومة الإسلامية لاحقاً. والأسير جورج عبد الله بقي في إطار المقاومة حتى الاجتياح الذي بلغ العاصمة اللبنانية بيروت في العام ١٩٨٢. وذلك الاجتياح أدى إلى سقوط قرابة ٢٥ ألف قتيل وشهيد وما يزيد على المئة ألف جريح. وللتذكير أيضاً، لم تصمد القوات الإسرائيلية في بيروت إلَّا قليلاً وكان إعلانهم الشهير: أوقفوا إطلاق النار فنحن منسحبون. اعتقل الأسير جورج عبد الله عام ١٩٨٤، وحكم عليه بالسجن المؤبد في العام ١٩٨٧. أثناء المحاكمة لم يدافع عبد الله عن نفسه، إذ قال: "ما من شيء طبيعي أكثر من وجود مناضل عربي يحاكم في الغرب، لا شيء فعلاً جديداً بأن يعامل كمجرم". لكنه، من جهة أخرى، جعل من المحكمة منصة للمواجهة بين شرعيتين: شرعية المقاومة "إن شعبي هو الذي منحني شرف المشاركة في هذه الأعمال ضد الإمبريالية، والتي تقولون بأنني أنا من قام بها، على الأقل لي كل الشرف أن أكون متهماً بها من قبل محكمتكم والدفاع عن شرعيتها، مقابل شرعية الغرب الإمبريالي التي وصفها بـ "شرعية السفاحين المجرمة".

إن النظرة التي حكمت موقف الأسير عبد الله أثناء المحاكمة، هي التي طبعت مواقفه طوال مدة اعتقاله. وما طول مدة الاعتقال هذه إلَّا سعياً من قبل الإدارة الفرنسية المتواطئة مع العدوان الأميركي- الصهيوني في مجازر الإبادة في غزة، لكسر إرادة المقاومة لديه، تماماً كما يفعل المحتل الصهيوني من خلال وصف أعمال المقاومة بأنها خارجة عن القانون، وتستحق الإدانة وأقسى ما تبتكره العبقرية الغربية - الصهيونية من أدوات القتل المادي والمعنوي.

ولأن العدوانية الإمبريالية لم توفر شعباً ولا حقاً من حقوق الشعوب إلَّا وحاولت سحقه، فالمواجهة ينبغي أن تكون شاملة، عملاً بشعار دأب الأسير جورج عبد الله على جعله منتهى الكلام: معاً سوف ننتصر ولن ننتصر إلَّا معاً.

فريق «تقدُّم»

جورج إبراهيم عبدالله: أقدم سجين سياسي في أوروبا

ولد جورج إبراهيم عبدالله في قرية القبيات- عكار، شمال لبنان، عام ١٩٥١. عمل في التعليم بعد تخرجه من دار المعلمين عام ١٩٧٠.

في عام ١٩٧٨ اجتاح العدو الصهيوني جنوب لبنان، وفي العام ١٩٨٢ كان الاجتياح الثاني للبنان. التحق جورج عبدالله في الحركة الوطنية، ثم التحق في صفوف المقاومة الفلسطينية دفاعاً عن الشعبين اللبناني والفلسطيني، جرح أثناء الاجتياح الصهيوني في عام ١٩٧٨.

أحدث العدوان الصهيوني على الشعبين اللبناني والفلسطيني، في ظل الصمت العالمي الذي بلغ حد التواطؤ لا سيما خلال اجتياح العام ١٩٨٢ للبنان ثورة عارمة في نفوس الكثير من اللبنانيين والعرب ضد العدو الصهيوني والقوى الإمبريالية، وكان جورج إبراهيم عبدالله واحداً من بينهم وأسس الفصائل المسلحة الثورية اللبنانية.

في عام ١٩٨٤ اعتقلت السلطات الفرنسية جورج إبراهيم عبدالله في مدينة ليون بعد أن لاحقته مجموعة من الموساد وعملائهم، حُكِمَ عليه بداية بـ ٤ سنوات سجن بتهمة حيازة جواز سفر جزائري مزور، وكانت الحكومة الجزائرية قد أعلنت أنها هي من منحته جواز السفر.

وفي العام ١٩٨٧ حُكِمَ على جورج إبراهيم عبدالله بالسجن المؤبد بتهمة حيازة أسلحة وذخائر، والضلوع في اغتيال الملحق العسكري الأميركي في باريس الكولونيل تشارلز روبرت راي ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. والسكرتير الثاني للسفارة "الإسرائيلية" في فرنسا ياكوف بارسيمنتوف ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٢.

الإفراج عن جورج عبدالله أصبح ممكناً منذ العام ١٩٩٩ لاستيفائه شرطه، فوفقاً للقانون الجزائي الفرنسي فإنه بعد اعتقال جورج عبدالله لمدة ١٥ سنة، وهي مدة السجن المؤبد بحسب القانون الجزائي الفرنسي، يكون قد استوفى شرط الإفراج عنه.

تقدَّمَ جورج عبدالله بـ ٩ طلبات للإفراج المشروط عنه ولكنها رفضت جميعها.

في عام ٢٠٠٣ أصدرت محكمة الإفراج المشروط قرارها بالإفراج عن جورج عبدالله، ولكن وزير العدل الفرنسي حينها دومينيك بيربان عارض القرار وطلب من مكتب المدعي العام استئناف الحكم، وعُطلَ القرار.

في عام ٢٠١٢ تقدَّمَ بطلب ثامن للإفراج المشروط عنه، وافقت محكمة تطبيق الأحكام على الطلب شرط ترحيله إلى خارج الأراضي الفرنسية. ولكن النيابة العامة اعترضت على القرار.

في عام ٢٠١٣ وافق القضاء الفرنسي مجدداً على الإفراج المشروط عن جورج إبراهيم عبدالله، وترك الأمر لوزير الداخلية الفرنسي حينها، مانويل فالس، لإصدار أمر طرده من فرنسا، الوزير رفض توقيع طلب الترحيل وتنفيذ القرار. وبحسب وثائق ويكيليكس عام ٢٠١٥ التي سربت بريد وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون الإلكتروني، أنها "توجّهت لنظيرها الفرنسي لوران فابيوس ليلة الإفراج عن جورج عبد الله بتاريخ ١١-٠١-٢٠١٣، بطلب عرقلة أمر القضاء وإبقائه في السجن".

في نيسان/ أبريل العام ٢٠١٣ أصدرت محكمة التمييز العليا الفرنسية قرارها غير القابل للطعن، الذي قضت بموجبه تعطيل أحكام الإفراج المشروط عن جورج إبراهيم عبدالله، رَدَّ على القرار بتقديم اعتراض عليه، ولم ينظر في اعتراضه.

في حزيران/ يونيو عام ٢٠٢٣ تقدَّمَ جورج عبدالله عبر محاميه جان لوي – شالنسيه أمام قاضي تطبيق العقوبات في باريس بطلب للإفراج المشروط عنه، مقترن بقرار ترحيله عن فرنسا، ولم يتم بعد تحديد موعد للنظر في الطلب.

وقَعَ ٢٨ نائباً يسارياً فرنسياً رسالة مفتوحة طالبوا فيها بالإفراج عن جورج إبراهيم عبدالله، المسجون في فرنسا منذ ٤٠ عاماً وهو أقدم سجين سياسي في أوروبا.

بقلم: كريبسو ديالو
كاتب من مصر، مترجم وباحث في الشأن الأفريقي

مقاربة بنيوية-تاريخية لأسباب فشل دولة ما بعد الاستقلال في أفريقيا (ليبيريا كنموذج)

دولة ما بعد الاستقلال أو الناشئة في أفريقيا، ولدت مثقلة بالعديد من المشاكل حتى صنعت منها أزمات، استعصت على الحل، وبخاصة إشكالية البناء التي تحركت عبر مسارات من الاستقرار الهش نحو الصراع والفشل.

الطبقات المتوسطة والفئات الرأسمالية الطفيلية وشبه الإقطاعية المحلية التي نشأت أو تضخمت بدعم الكولونيالية الأجنبية وتسهيلاتها لها لم تنهض كقوة لها دور حاسم من حيث التكامل والشمول، رغم تسلمها زمام القيادة والمعارضة بمختلف أشكالها المدنية والعسكرية بعد الاستقلال. الاستنتاج يكمن في أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة محلية للنظام الاستعماري من حيث النظام والمعارضة التي تدور الانتماءات بداخلهم على حسب الأولويات الشخصية أو (القبلية والدينية)، يرون من خلالها المعبر الوحيد للحصول على السلطة والمال في آن واحد.

ليبيريا كنموذج لأطول الصراعات في القارة التنافس على النفوذ والثروة

ليبيريا من ضمن البلدان الحديثة في منطقة

غرب أفريقيا التي لم تدخل في نزاع أوروبي لاحتلالها لأنها كانت بمثابة مستعمرة تابعة للولايات المتحدة الأميركية ابتداء من عام ١٨٢٠ عندما استعمر المنطقة السود المحررون من الولايات المتحدة. القصة بدأت في عام ١٨١٦، حين أسس مجموعة من الأميركيين البيض جمعية الاستعمار، بهدف التعامل مع "إشكالية" العدد المتزايد من السود الأحرار من خلال إعادة توطينهم في أفريقيا. وبعد إنجاز المهمة أصبحت دولة ليبيريا ثاني جمهورية سوداء بعد هايتي في العالم. فكرة تأسيس جمعية الاستعمار الأميركي ترجع إلى قس من نيو جيرسي يدعى روبرت فينلي، بادر في دعم ومساندة هذه الجمعية بعض الشخصيات ذات النفوذ الكبير في البلاد بالإضافة إلى رؤساء الولايات المتحدة الذين رأوا في إعادة توطين السود المحررين في أفريقيا كبح لتمرد باقي السود. قضت السنوات الـ ٢٠ الأولى من عمر المستعمرة تحت سلطة حاكم أميركي أبيض، ثم جاء بعده "جوزي روبرتس" أول حاكم أسود. ثم أصبحت ليبيريا محمية للولايات المتحدة، وهو ما أدى إلى ثني القوى الأوروبية عن محاولة استعمارها، تمت صياغة دستور ليبيريا بشكل كبير على غرار دستور أميركا، وتم تصميم علمها على غرار علم أميركا، وتم تسمية عاصمتهم على اسم جيمس مونرو، الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأميركية. ظلت ليبيريا تحت سيطرة الولايات المتحدة الأميركية حتى أعلنت استقلالها عام ١٨٤٧، لتصبح أول جمهورية في أفريقيا، طوال ١٢٠عاماً كانت تحت حكم حزب الحقيقة اليميني، القادمين من أميركا وأحفادهم هيمنوا على مقاليد الحكم كقوة فاسدة للنخبة الليبيرية احتكرت السلطة وتجاهلت مصالح الجماعات المحلية التي تشكل غالبية السكان. فقد أنكر الدستور الليبيري أية حقوق لهم حيث حرمهم من حق انتخاب الرئيس، كما نص على عدم المساواة بين المحليين وطبقة المهاجرين الأوائل التي حظيت بكل الحقوق السياسية والاقتصادية، بالمقابل، عانى السكان المحليين من الظلم، والإخضاع للأعمال الشاقة، خاصة في الشركات الأميركية التي كانت تنشط بالبلاد، وذلك حتى العام ١٩٣٦. وكانت تُفرض عليهم ضرائب كبيرة تُشكل قيمتها المالية في بداية القرن الماضي (١٩٠٠) ثلث خزينة الدولة، ما جعلهم يقومون بانتفاضات عديدة، واجهتها الطبقة الحاكمة وأخمدتها بالعنف، مما أدى إلى تكريس ليبيريا لنظام أشبه بنظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وزيمبابوي.

الصراعات بالوكالة والحروب الأهلية

دفعت تلك الممارسات ضابط الجيش صمويل دو الذي ينتمي لقبيلة "كران" إلى تدبير انقلاب عسكري في عام ١٩٨٠ ليطيح بسيطرة الأفرو- أميركيين. عرفت فترة حكم

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: أحمد حسن

محرر القسم الاقتصادي في جريدة قاسيون
الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية/ سورية

التحول نحو الدعم النقدي في سورية: إعدام لمنظومة الدعم

يزخر تاريخ الدعم الاجتماعي الحكومي في سورية بالتطورات والتغيرات التي عكست التحولات السياسية والاقتصادية في البلاد. ومن الصعب تحديد تاريخ بدء الدعم الحكومي بدقة، لكن ما نعرفه أنه كان موجوداً منذ نالت سورية استقلالها عن الاحتلال الفرنسي عام ١٩٤٦، وفي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، شهدت سورية توسعاً ملحوظاً في سياسات الدعم الحكومي، حيث سعت الحكومات السورية إلى التركيز على دعم المواد الأساسية مثل الخبز والمحروقات، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية.

ومع مطلع الألفية الثانية، سرّعت الحكومة السورية العمليات الرامية إلى إلغاء الدعم التدريجي، مبررة ذلك بضرورة "لإصلاح الاقتصادي" والتكيف مع المتغيرات العالمية. ولكن مع انفجار الأزمة السورية في عام ٢٠١١، تسارعت هذه العمليات بشكل أكبر، حيث اتبعت الحكومة استراتيجيات وأساليب مختلفة لتقليص الدعم الاجتماعي، تحت شعارات زائفة مثل "عقلنة الدعم" و"توجيه الدعم لمستحقيه" وغيرها من المصطلحات التضليلية التي يكثر استخدامها في **وصفات صندوق النقد الدولي** لتجميل عمليات

انسحاب الدولة من لعب دورها الاجتماعي. وأحدث هذه التوجهات اليوم هو إعلان الحكومة السورية مؤخراً نيتها التحول نحو "الدعم النقدي" بدلاً من الدعم الاستهلاكي.

مفتاحان رئيسيان لفهم مسألة الدعم

- يشير الدعم الحكومي في جوهره إلى وجود خلل في التوازن بين الأجور التي يتقاضاها الأفراد وتكاليف معيشتهم الضرورية التي تضمن استمرار قدرتهم على العمل. وبناءً عليه، تنبع فكرة الدعم من اعتراف ضمني من الدولة بأن الأجور التي تقدمها للعاملين لا تكفي لتغطية تكاليف الحياة الضرورية. لذلك، تتدخل الدولة لتقليص هذه الفجوة أو جزء منها على الأقل.

- يعكس الدعم خللاً في توزيع الدخل الوطني بين الأجور والأرباح. ففي سورية، وبحسب "الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة" الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي الحكومية، بلغت حصة قوة العمل من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ١٤,٩٪ في عام ٢٠٢١، مما يعني أن حصة أصحاب الأرباح تتجاوز ٨٥٪ من الناتج المحلي!

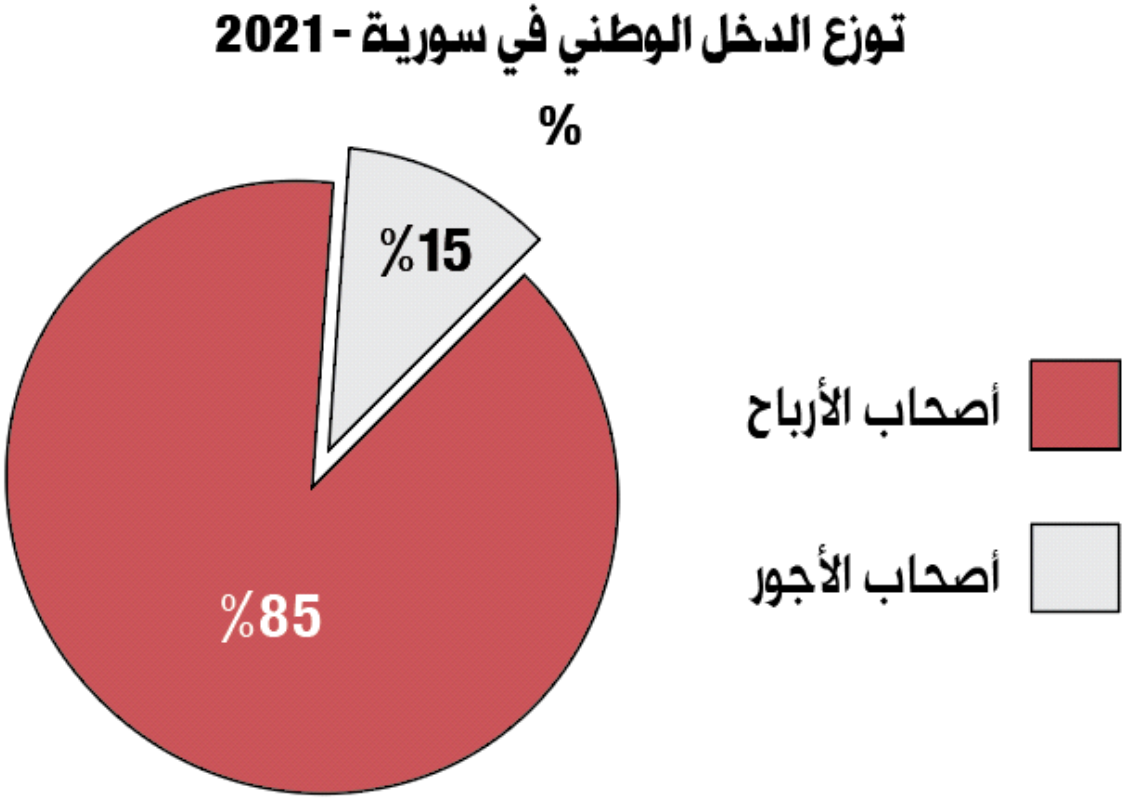

ما هو الدعم الاستهلاكي والدعم النقدي؟

نظرياً، كان الدعم القائم في سورية يصنف كدعم استهلاكي، حيث تُخصص الحكومة جزءاً من موازنتها العامة السنوية لتخفيض أسعار سلع وخدمات معينة. ومع ذلك، كانت تتناقص قيمة هذا الدعم سنوياً، حيث انخفضت تقديرات فاتورة الدعم من حوالي ٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى أقل

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. محمد حسن خليل

عضو مؤسس وقيادي في الحزب الاشتراكي المصري
والحركة المدنية الديمقراطية.

أزمة مصر الاقتصادية: التحديات والبدائل

يرى الكثير من المراقبين والخبراء الاقتصاديين أن مصر تواجه أكبر أزمة اقتصادية في تاريخها الحديث. ولعل المظهر المباشر لهذه الأزمة هو تخطي المديونية الداخلية والخارجية لكل حدود الأمان المتعارف عليها، وتفاقم أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط، ممَّا يضيق من الحيز المالي المتاح للإنفاق الاجتماعي، فتتقلص ميزانية الصحة والتعليم مثلاً إلى حدود شديدة، وتزداد الضرائب غير المباشرة أساساً على المواطنين.

زاد كل من الدين الداخلي والخارجي زيادة ضخمة في السنوات العشر الأخيرة، من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٤. فقد زاد الدين الخارجي لمصر من ٤٦,١ مليار دولار عام ٢٠١٤ حتى وصل إلى ١٦٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٣، وإن كان قد نقص حتى وصل إلى ١٥٤ مليار دولار في مايو ٢٠٢٤؛ أي أن الدين الخارجي قد زاد بنسبة ٣٥٠٪، ووصل إلى ٧,٥ ترليون جنيه بما يساوي ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ١٧,١ ترليون جنيه مصري. ومن المعروف أن الحدود الآمنة للدين الخارجي ألا يزيد عن ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تجاوز الآن ضعف هذه النسبة.

أمَّا الدين الداخلي فزاد من ١,٨ ترليون جنيه

عام ٢٠١٤ إلى ٦,٨٦ ترليون جنيه في مارس ٢٠٢٣ (آخر رقم معلن)، أي أن الدين الداخلي قد زاد بنسبة ٣٧٠٪. لهذا وصل الدين العام الإجمالي إلى ١٠١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٣، أي في تسع سنوات، ولا توجد الأرقام كاملة عن العام العاشر الحالي؛ ومن المعروف أن النسبة المقبولة للدين العام (الداخلي والخارجي) هي ألا يزيد عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

لهذا تلتهم أعباء خدمة الدين أكثر من ٥٠٪ من استخدامات الموازنة العامة للدولة في آخر ثلاث سنوات، ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وحتى ٢٠٢٤-٢٠٢٥. كما أن أعباء خدمة الدين في تلك السنوات الثلاث تمثل على التوالي، في نفس السنوات الثلاث، ١٨٪، و٢٠,٦٪، ٢٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن نحو خُمس الناتج المحلي الإجمالي في مصر يذهب لخدمة الدين الداخلي والخارجي.

ومن المعروف أن البنك الدولي يعتبر أن تجاوز أعباء خدمة الدين لنسبة ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي يمثل مشكلة خطيرة للاقتصاد في أي دولة.

ورغم الاتفاق الواسع بين الاقتصاديين على حجم مشكلة الديون، إلَّا أن تفسير أسبابها هو الأهم، حيث هو الذي يقود إلى تحديد وسائل مواجهتها. تبالغ الحكومة في رد أسباب الأزمة إلى العناصر الخارجية مثل وباء كوفيد ١٩، أو آثار الحرب الروسية الأوكرانية، ثم الحرب الدائرة حالياً في غزة على الاقتصاد العالمي والمصري، سواءً مشاكل سلاسل الإنتاج، وتأثر التجارة العالمية، وانعكاسات ذلك على زيادة معدلات التضخم. إلَّا أن التضخم في أوروبا، وفي أوكرانيا نفسها، لا يتجاوز رقماً واحداً (أي أقل من ١٠٪)، بينما وصل التضخم في مصر في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٣٥,٨٪، وكان قد وصل إلى ٣٩,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، وإن كان البنك الدولي يتوقع أن ينخفض المعدل في مصر إلى ٢٦,٧٪ عام ٢٠٢٤، رغم أن هذه النسبة تجعل مصر تمتلك أكبر معدل تضخم في العالم العربي، وتأتي اليمن في المرتبة التالية لها بنسبة ١٧,٣٪.

إن مواجهة مثل تلك الأزمة الاقتصادية يقتضي تحديد أسبابها، ويمكننا التعرض هنا لثلاثة أسباب رئيسية:

السبب الأول: نقص وتدهور الإنتاج:

منذ بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤، تم إهمال القطاعات الإنتاجية والأخذ بسياسة مؤسسات التمويل الدولية التي تقلص دور الدولة في الإنتاج وتحصره في تطوير المرافق والبنية التحتية، وترك مهمة التنمية للمستثمرين ورؤوس الأموال الأجنبية والمحلية. ومنذ ذلك التاريخ والدولة تتخلص من الكثير من أصولها الإنتاجية، فتم تصفية شركات حيوية مثل الحديد

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. نضال الشرتوني

دكتور مهندس طاقة أستاذ جامعي/ لبنان

إنقاذ الثروة البترولية في لبنان

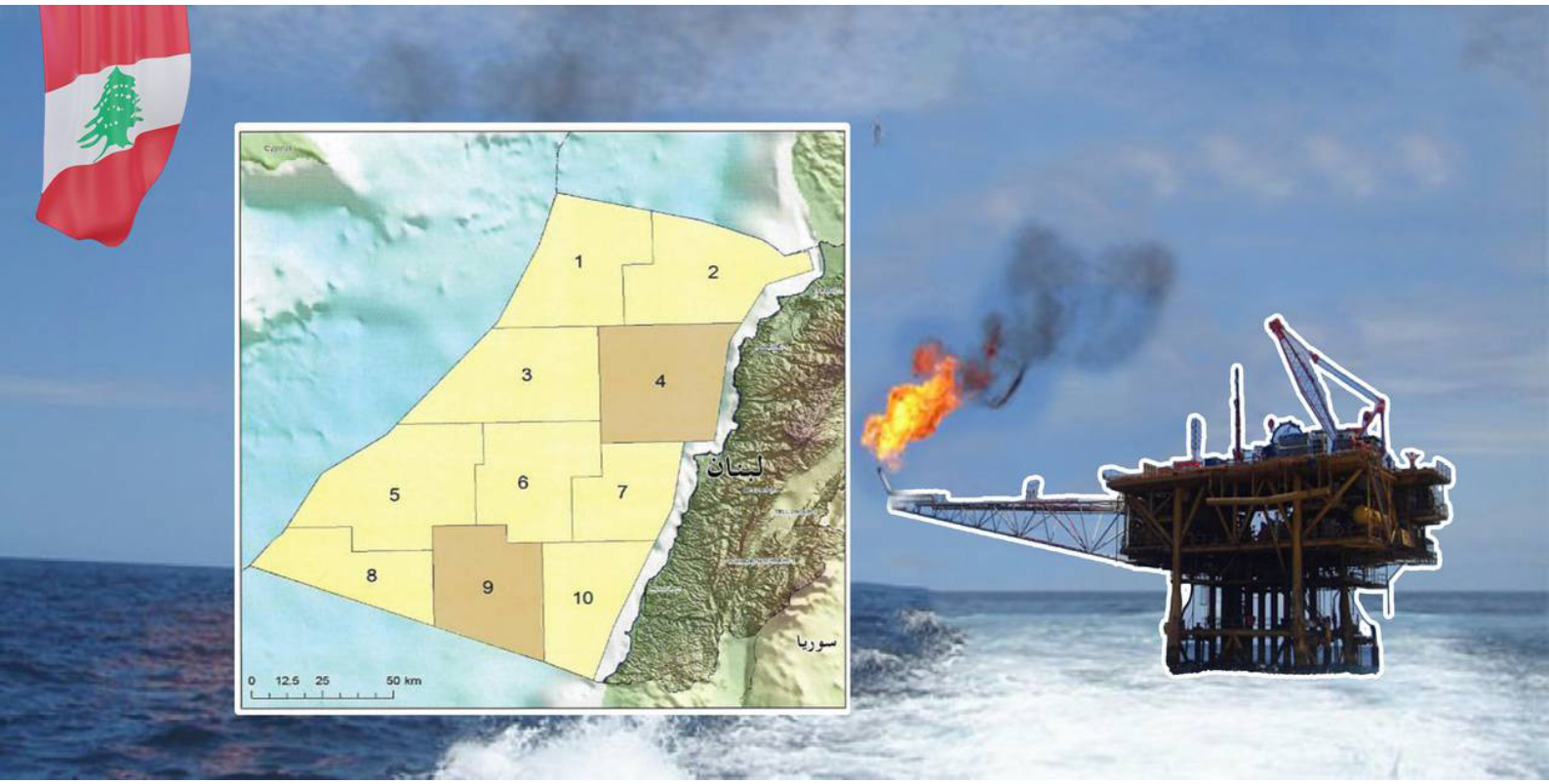

لدراسة هذا الموضوع الحيوي بتمعن وموضوعية علمية علينا تحديد عدة أمور أساسية أهمها:

أولاً – تحديد طبيعة التركيبة السياسية والاقتصادية في أي بلد يريد وضع الاستراتيجية الاقتصادية للدولة وعلى أية أسس، بما فيها لبنان، خاصة في مجال قطاع البترول الحيوي والمعقد. تتشكل التركيبة السياسية والاقتصادية في لبنان من تحالف طغمة مالية مرتبطة بالرأسمال العالمي، مع اقطاع سياسي - طائفي لا يرغب سوى بالمال السائل وليس له أي اهتمام بمصالح الوطن والشعب.

ثانياً – ما هي طبيعة الاقتصاد في هذا البلد المعين. إن طبيعة الاقتصاد اللبناني هي أنه اقتصاد ريعي بامتياز وغير منتج. الطبقة المتحكمة، تصر على هذا الاقتصاد الريعي لأن عبره تستطيع التحكم بأموال الريع بأشكاله المختلفة وتتقاسم وتوزع المغانم على المقربين وكل حسب ولائه وقربه ودوره في الطبقة الحاكمة. النظام الريعي أداة طيعة بيد السلطة لتحويل الشعب إلى رعايا يستجدون، على أبواب أمراء المذاهب، وظيفة أو تأمين حد أدنى من الطبابة أو التعليم أو أية حاجة تمس حياتهم. لذا من المستحيل لهذا النظام أن ينتهج سياسات مبنية على اعتبار أن السكن، والعمل،

والتعليم، وضمان الشيخوخة والطبابة، والكهرباء والمياه والبترول والبيئة هي حقوق مقدسة للإنسان وأن اللبنانيين ناضلوا، ويناضلون، من أجلها عبر سنوات طويلة. ولا بد من التأكيد أن اقتصاد الريع بطبيعته يتناقض مع الاقتصاد المنتج ويحتم على لبنان أن يكون واحداً لا يختلف، من حيث طبيعته، عن اقتصادات الريع في المنطقة التي تتحكم بمردود الريع وتوزعه كغنائم للزعماء ويبقى الشعب تحت رحمتهم يركض وراء لقمة عيشه.

لذا يمكننا التأكيد، وبدون تردد، بأن النظام الاقتصادي الذي يرتكز على الريع لا يمكنه أن يضع سياسة اقتصادية تنموية شاملة تنطلق من تطوير القطاعات المنتجة، وخلق فرص عمل لشعبه والحد من هجرة شبابه. عطفاً على ذلك يمكن الاستنتاج بشكل منطقي وعلمي ان الطبقة الحاكمة وطبيعة اقتصادها في لبنان لا يمكن أن تضع استراتيجية وطنية لقطاع البترول تخدم المصالح الوطنية والتنمية الشاملة في لبنان، وتحافظ على حقوق الشعب اللبناني في ثروته البترولية.

كيف تعاطت السلطة اللبنانية مع هذا الملف الحيوي والخطير

أقرّت السلطة التشريعية (البرلمان)، وبعد نقاش مطول، قانون استثمار الموارد البترولية في المياه البحرية اللبنانية وذلك عام ٢٠١٠ تحت رقم ٢٠١٠\١٣٢ (١) حيث حددت الأسس الاستراتيجية القانونية، الاقتصادية والمالية، لسياسة الدولة في قطاع البترول. بالرغم من العديد من النواقص والهفوات في هذا القانون لكنه حدد نقاطاً أساسية أهمها:

١-الحفاظ على ملكية الدولة للثروة البترولية ومشاركتها بعملية التنقيب والاستخراج والتسويق وذلك عبر قرار إنشاء شركة وطنية لقطاع البترول، التأكيد على مبدأ "تقاسم الإنتاج" مع الشركات المشغلة. وهذا بالمنطق العام يتناسب مع وضع لبنان الذي ليس لديه خبرات في هذا المجال، ويتطلب الاستعانة بشركات عالمية لديها خبرات وإمكانيات في الاستثمار في قطاع البترول.

٢-حدد القانون بعض الأطر، على أن تتفق الدولة على إعطاء رخص التنقيب عن البترول لشركات مختصة، وذلك على مسؤوليتها، فإذا لم تجد الكميات التجارية المقبولة، لن يدفع لبنان أي شيء من تكاليف التنقيب، أما إذا وجد البترول بكميات تجارية، حينها تتفق الدولة مع الشركات المعنية على المشاركة في الاستخراج والتسويق وتقاسم الحصص، وتكون حصة الدولة لا تقل عن ٤٠٪ وتدفع نسبة حصة الدولة من عملية تكاليف التنقيب تدريجياً. علاوة على ذلك، يترتب على الشريك

لمتابعة القراءة اضغط هنا

بقلم: د. صلاح السروي

ناقد أدبي مصري، وأستاذ الأدب العربي الحديث والمقارن بجامعة حلوان.

الوظيفة والماهية
دراسة في الشعرية "التقليدية" الحديثة

يمكن القول، باطمئنان، بأن التشكيل الجمالي للنوع الشعري (ولأي نوع أدبي آخر) ليس أبدياً ولا خالداً على مر الأزمان. بل هو متغير ومتطور ومتنام، بالحتم. شأنه في ذلك شأن كل الأشياء والأحياء في دنيانا.

والدليل على ذلك، في مجال النوع الشعري، هو ما نشهده من عدم ثبات ذلك النوع على حال واحدة، على مر المراحل التاريخية.

وتزعم هذه الورقة أن العامل الرئيسي الذي يقف وراء التطور والتغير الجمالي للنوع الشعري هو تغير وظيفته من زمن إلى آخر. ويركز القول بالعلاقة بين "الوظيفة والماهية" على أن الدور المبتغى، والذي يتعين على الشعر القيام به، سواء، على الصعيد الاجتماعي، أو السياسي، أو الثقافي، أو الجمالي، بحسب متطلبات المرحلة التاريخية المحددة.. (هذا الدور) هو الذي يحدد الجماليات والمكونات البنائية للشعر، في تلك المرحلة، دون غيره.

ويمكن تطبيق تلك الرؤية على الشعر، في طوره الكلاسيكي، حيث تلخص دوره في (ازجاء الحكمة المباشرة) وطرح التوصيفات السريعة للطبيعة والكائنات والظواهر والأشخاص (وصف الدابة والمكان والحبيبة) وذكر مناقب الممدوح والفخر بالذات.. إلخ. وبما يتوافق

مع الوضعية "الشفاهية" التي كانت سائدة إبان تلك المراحل السابقة على العصر الحديث (بدرجات متباينة). فإذا كانت تلك هي وظيفة الشعر، فإن جمالياته لن تخرج عن استخدام الجملة الخبرية، و"التشبيه"، بكل ما يشتمل عليه (هذا الأخير) من أدوات بلاغية. فضلاً عن "وحدة البيت" و"الوزن المطرد" و"القافية الموحدة" و"العبارة الموجزة".. بوصفها أهم الوسائل التي تعين على سرعة الاستيعاب وتسهيل الحفظ، في تلك الظروف التي سادت فيها الرواية والتلقي الشفاهيين. وهو ما يعد نوعاً من التواؤم مع الظروف التي اكتنفت مرحلة تميزت بسمات محددة من التطور الحضاري والتقني، (من حيث ندرة الإمكانيات المتاحة للكتابة والتوثيق). حيث تم اعتماد "البيت" المفرد المنقطع، بمعناه ودلالته، عما سبقه أو لحقه، بوصفه الوحدة الأساسية التي تعتمد عليها القصيدة في بنائها ومعمارها الفني. وهو ما يعني، أيضاً، الاعتماد على المعنى الجزئي، البسيط، المكتمل، والمستقل عن سابقه، أو لاحقه. بما يعني أننا بإزاء عنصرين استلزم أحدهما الآخر: فوحدة البيت والوزن المطرد والقافية الموحدة بوصفهم مكونات جمالية أملتها ضرورات الحفظ والاستيعاب الشفاهي، هي التي أفضت إلى أن يكون المعنى جزئياً وبسيطاً ومنفصلاً بذاته عن المعنى السابق له أو اللاحق عليه. وهما عنصران ضروريان في وسط تنعدم فيه الإمكانية التقنية لمعاودة الاطلاع ومراجعة القراءة.

كما أن الشاعر القديم لم يكن يمتلك الحق في أن يقول في شعره ما يشعر به، على وجه الحقيقة، أو أن يصوغ شعره على النحو الذي يروقه، من حيث الأساليب والوسائل الفنية والجمالية. بل انه كان مرتبطاً، في ذلك كله، بما يتوافق مع متطلبات القبيلة (يمكن أن يحل محلها الحزب، أو الجماعة السياسية، أو موالاة فرقة، أو جماعة دينية.. إلخ. في مراحل معينة).

ويرجع ذلك إلى أن الشاعر القديم كان يعيش في مرحلة زمنية يمكن أن نطلق عليها مرحلة "الوحدة البدائية بين الفرد والجماعة" (بتعبير جورج لوكاتش) وهي المرحلة التي سادت مجتمعات ما قبل قيام الدولة المدنية الحديثة، (والتي استمرت إلى ما بعد قيامها بدرجات متفاوتة. وهو أمر يمكن التيقن منه في كثير من مناطق بلادنا وبعض مناطق العالم القريبة منا في التطور الاجتماعي) التي هيمنت فيها القبيلة (الجماعة) على أفرادها في علاقة تقوم على المنفعة المتبادلة: فالجماعة تحمي الفرد وتمنحه السؤدد والقيمة الاجتماعية وتكفله عند عجزه ويستمد، من انتسابه إليها، فكرته عن نفسه وتصوراته عن عالمه وقدره الاجتماعي.. إلخ (نموذج عنترة بن شداد). في مقابل أن الفرد يلتزم بنواميسها الأخلاقية ومنظوماتها القيمية ويدافع عن مصالحها ويروج لأمجادها وجدارتها.. إلخ

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بشعر العصور العربية فيما قبل الدخول في عصر الحداثة، فكيف يمكن أن نفهم استمرار التقاليد الشعرية

القديمة والمحاذاة والتقليد لشعرائها وأغراضها وبنائها في عصرنا الراهن؟؟

وسأحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال دراسة النقاط التالية:

- الموقف من الحداثة.

- طبيعة الواقع الاجتماعي والسياسي في مصر في نهايات القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين.

- وظيفة الشاعر التقليدي.

- خصوصية الشعر العربي وغياب الترجمة والنقد.

إنَّ "شعرية الوصف" التي قامت عليها المدرسة التقليدية الحديثة، التي بدأها محمود سامي البارودي وأحمد شوقي وحافظ إبراهيم.. إلخ، منذ أخريات القرن التاسع عشر، إنما تنطلق من استمرار تلك الرؤية الكلاسيكية القديمة المنتمية إلى عصور ما قبل الحداثة. على الرغم من اشتباكها بقضايا العصر وأحداثه المستجدة.

وأتصور أن السبب الرئيس في ظهور هذه الرؤية القديمة في زمن بدايات الحداثة والنهضة في مصر والمنطقة العربية، ويستمر إلى زمننا الراهن، على نحو أو آخر، للمفارقة، إنما يرجع إلى عدة نقاط أساسية:

- أن الحداثة قد وصلت إلى مصر، في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بمنجزاتها العلمية والتكنولوجية والتنظيمية (المدارس والمصانع وتنظيم الجيش.. إلى آخر مجمل الإصلاحات التي أدخلها محمد علي ومن لحقه، على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر)، ولكنها وصلت بدون أفكارها، فقد بقيت رؤية العالم المتمثلة في الأفكار التقليدية والموروثة هي المسيطرة على القطاع الأغلب من السكان والنخبة، على السواء. وهو ما يبرز في مظاهر تقديس الحاكم، وهيمنة رجال الدين على الوعي العام، وسيطرة النزعة الأبوية والذكورية على المجتمع.. إلخ واقتصر التحديث على العناصر المادية فقط ولم يمتد إلى باقي شؤون الحياة إلَّا متأخراً جداً، ولعل البداية تمثلت في الجهود الخجولة الرامية إلى تحديث الفكر الديني عند الإمام محمد عبده.

فلم يكن أمام شاعر مثل البارودي (وهو رائد هذه المدرسة) من نموذج جمالي أو فكري لقرض الشعر على غراره سوى استدعاء النموذج القديم.

ويتمثل إسهام البارودي في أنه قد عمل على محاولة إعادة الشعر إلى رصانة وتماسك وعراقة أصله العربي القديم، الذي بلغ أعلى قممه في العصرين العباسيين: الأول والثاني، والذي انتهى بسقوط بغداد في أيدي المغول - التتار (٦٥٦ هجرية، ١٢٥٨ ميلادية).

واستفاد، في ذلك، من الظروف التي أتاحتها النهضة العلمية والصناعية والتعليمية التي حققها محمد علي (باشا)، من ناحية. كما استفاد، من الإمكانات التي أتاحها وضعه الطبقي وانتماؤه الأرستقراطي، من ناحية أخرى. وذلك، من حيث

توفر الوقت والمال، لديه، لتحصيل المعرفة واقتناء الكتب. وبخاصة، مخطوطات دواوين الشعر العربي القديم، التي لم تكن واسعة الانتشار في ذلك الحين، (أقصد منتصف القرن التاسع عشر، على التقريب). فإذا به يطبع نفسه على نوع من المحاكاة لعيون هذا التراث الشعري القديم، بوصفه البديل الوحيد للتراث الركيك الذي تاخم زمنه، في العصرين المملوكي والتركي.

سواي بتحنان الاغاريد يطرب
وما أنا ممن تأسر الخمر لبه
ولكن أخو هم إذا ما ترجحت
وغيري باللذات يلهو ويعجب
ويملك سمعه اليراع المثقب
به سورة نحو العلا راح يدأب

(المختار من شعر محمود سامي البارودي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١٦)

حيث نلاحظ أن هذه الأبيات، يمكن اعتبارها محاكاة غير مباشرة في الموضوع والوزن والقافية لما قاله الشريف الرضي في الأبيات التالية:

لغير العلا مني القلي والتجنب
ولولا العلا ما كنت في الحب أرغب
إذا الله لم يعذرك فيما ترومه
فما الناس الا عاذل ومؤنب
ملكت بحلمي فرصة ما استرقها
من الدهر مفتول الذراعين أغلب

والبارودي في ذلك لم يكن يشعر بأنه يعيد إنتاج ما أنتجه السابقون، أو أنه مجرد مقلد لهم أو متطفل على موائدهم، أو سارق لإنجازهم. وإنما كان، باختصار، يرى نفسه مضطراً لتلك المحاكاة. لأنه لم يجد قالباً آخر يمكنه أن يبوح من خلاله بما تنوء به قريحته من أحمال تعبيرية وقولية، إلَّا عند هؤلاء. كما أنه لم يكن قادراً، بفعل العديد من الظروف (سيأتي ذكرها بعد قليل) لإنتاج نموذجه الخاص. ولذلك نجده يصرح، بما يشبه الاعتذار، قائلاً:

تكلمت كالماضين قبلي بما جرت
به عاده الإنسان أن يتكلما
فلا يعتمدني بالإساءة غافل
ولابد لابن الأيك أن يترنما

وتتبدى هذه المحاكاة المبنية على تمثل وإعجاب، لا حد له، بالشعرية القديمة، في المعالجات المباشرة للمضامين التي وردت في قصائده. إلى حد قد يتجاوز مجرد التأثر، ليصل إلى حد (المعارضة) والنسج على المنوال، نفسه. فيعيد إنتاج المعاني والأوزان والقوافي القديمة، ذاتها. وهو في ذلك لم يختلف كثيراً عمن أتوا بعده، كأن يقول:

لمتابعة القراءة اضغط هنا

تقدُّم

جلال السهلي

نافع الحصبان

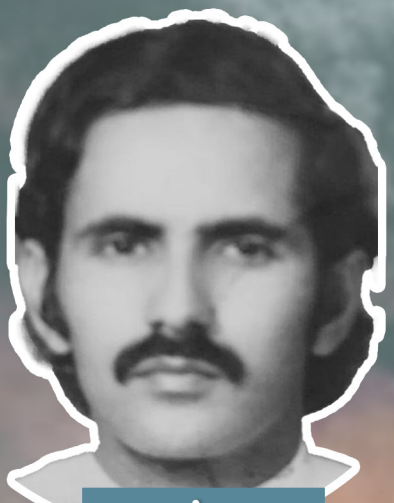
ناصر ثلاب

هايف عصام

عبد الله البكر

علي اليوحة

اسماعيل فهد اسماعيل

وليد الرجيب

مشاركة التقدميين الكويتيين في مقاومة الغزو والاحتلال

عندما تعرضت الكويت إلى الغزو الغاشم من النظام العراقي البائد واحتلاله البغيض، فقد بادر التقدميون واليساريون الكويتيون من أعضاء حزب اتحاد الشعب في الكويت إلى المشاركة في حركة المقاومة الشعبية بشقيّها الرئيسيين: المقاومة المسلحة والعصيان المدني الشعبي.

وقد أصدر حزب اتحاد الشعب العديد من البيانات باسم "الحركة الوطنية الكويتية" دعا فيها إلى مقاومة الاحتلال والصمود على أرض الوطن والتمسك بالسيادة الوطنية والمطالبة بعودة الشرعية الدستورية، كما أصدر بعض أعضاء حزب اتحاد الشعب نشرات وبيانات من بينها نشرة "الوطنيون الأحرار"، حيث ساهمت تلك البيانات مع غيرها من البيانات والنشرات الصادرة عن العديد من أطراف المقاومة الشعبية في تعزيز صمود الشعب الكويتي.

وفي هذا الصدد يشير مؤرخ الحركات السياسية الكويتية الدكتور فلاح عبدالله المديرس في كتابه "ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥) في الصفحة ٨١ من الطبعة الثانية من كتابه إلى أنه (أثناء فترة الاحتلال العراقي للكويت ساهم "حزب اتحاد الشعب" في مقاومة الاحتلال عن طريق إصدار المنشورات التي تحث الشعب على المقاومة والبقاء في الكويت، ويُعَد "حزب اتحاد الشعب" التنظيم السياسي الوحيد في الداخل الذي عبّر عن رفضه لهذه الاحتلال عن طريق إصدار بيانات موقعة باسم "الحركة الوطنية الكويتية" كما ساهم الحزب في المقاومة المدنية للاحتلال).

ومن أبرز القيادات والعناصر التقدمية، التي شاركت في المقاومة المسلحة الأستاذ وليد الرجيب والأستاذ على اليوحة والمرحوم الأستاذ إسماعيل فهد إسماعيل، فيما تولى عدد من أعضاء حزب اتحاد الشعب ومن العناصر التقدمية مهمة تعزيز الصمود الشعبي وتقديم الخدمات عبر الجمعيات التعاونية، وكان أبرزهم جلال السهلي في جمعية هدية التعاونية، ونافع الحصبان في جمعية الأندلس التعاونية.

وساهمت القيادات النقابية العمالية التقدمية من أعضاء حزب اتحاد الشعب وأصدقائه في الخارج بالتحرك من أجل تحشيد الدعم العالمي لقضيتنا الوطنية، ومن بين تلك الجهود المشهودة المركزان النقابيان للاتحاد العام لعمال الكويت في دمشق والقاهرة بقيادة عبدالله البكر وهايف عصام العجمي وناصر ثلاب الهاجري.

ومن جانب آخر تحرك حزب اتحاد الشعب للحصول على تأييد الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية للقضية الكويتية وفي مقدمتها المواقف المشهودة لكل من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوري، والحزب الشيوعي اللبناني، والحزب الاشتراكي اليمني، والحزب الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي السوداني، والحزب الشيوعي الأردني.

بيان الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية حول الغزو العراقي الغاشم للكويت

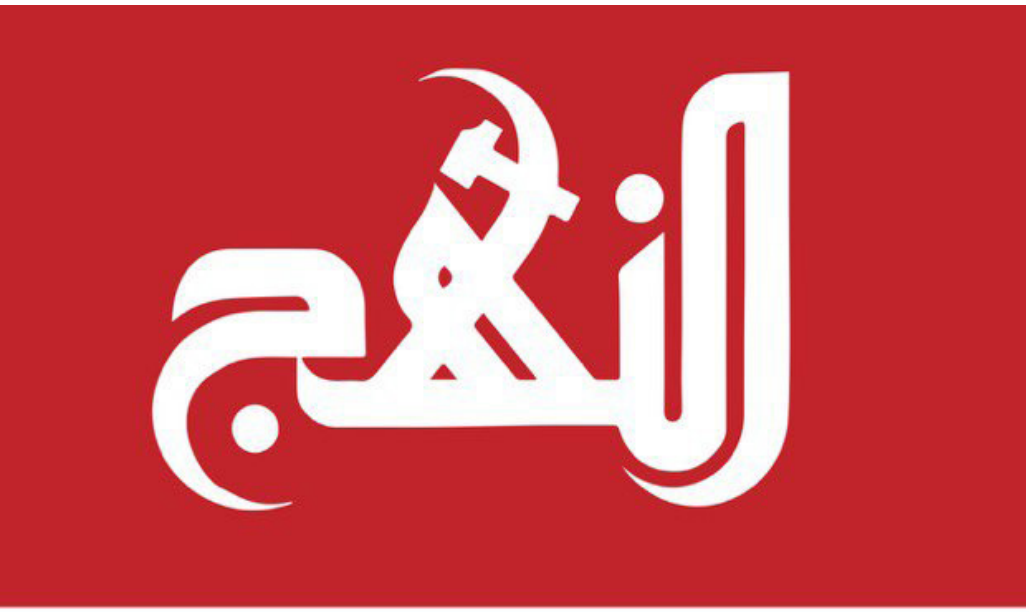

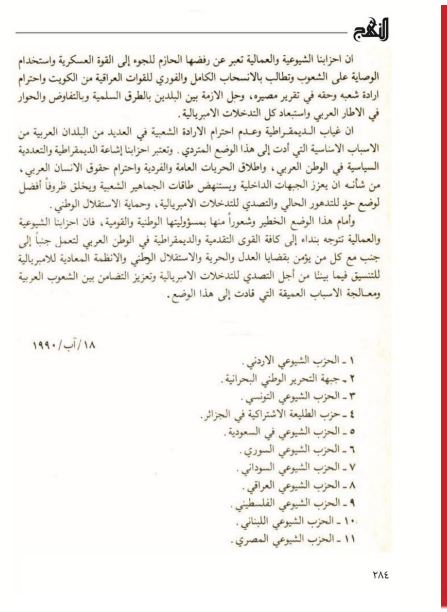

النهج

ان احزابنا الشيوعية والعمالية تعبر عن رفضها الحازم للجوء إلى القوة العسكرية واستخدام الوصاية على الشعوب وتطالب بالانسحاب الكامل والفوري للقوات العراقية من الكويت واحترام ارادة شعبه وحقه في تقرير مصيره، وحل الازمة بين البلدين بالطرق السلمية وبالتفاوض والحوار في الاطار العربي واستبعاد كل التدخلات الامبريالية.

ان غياب الديمقراطية وعدم احترام الارادة الشعبية في العديد من البلدان العربية من الاسباب الاساسية التي أدت إلى هذا الوضع المتردي. وتعتبر احزابنا إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي، واطلاق الحريات العامة والفردية واحترام حقوق الانسان العربي، من شأنه ان يعزز الجبهات الداخلية ويستنهض طاقات الجماهير الشعبية ويخلق ظروفاً أفضل لوضع حدٍ للتدهور الحالي والتصدي للتدخلات الامبريالية، وحماية الاستقلال الوطني.

وأمام هذا الوضع الخطير وشعوراً منها بمسؤوليتها الوطنية والقومية، فان احزابنا الشيوعية والعمالية تتوجه بنداء إلى كافة القوى التقدمية والديمقراطية في الوطن العربي لتعمل جنباً إلى جنب مع كل من يؤمن بقضايا العدل والحرية والاستقلال الوطني والانظمة المعادية للامبريالية للتنسيق فيما بينها من أجل التصدي للتدخلات الامبريالية وتعزيز التضامن بين الشعوب العربية ومعالجة الاسباب العميقة التي قادت إلى هذا الوضع.

١٨/آب/١٩٩٠

١ ـ الحزب الشيوعي الاردني.
٢ ـ جبهة التحرير الوطني البحرانية.
٣ ـ الحزب الشيوعي التونسي.
٤ ـ حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر.
٥ ـ الحزب الشيوعي في السعودية.
٦ ـ الحزب الشيوعي السوري.
٧ ـ الحزب الشيوعي السوداني.
٨ ـ الحزب الشيوعي العراقي.
٩ ـ الحزب الشيوعي الفلسطيني.
١٠ ـ الحزب الشيوعي اللبناني.
١١ ـ الحزب الشيوعي المصري.

٢٨٤

دفاتر الماركسية اللينينية في العالم العربي

في العام ١٩٩٠ قام النظام العراقي البائد بغزو الكويت واحتلالها. ورفضاً لهذا الغزو الغاشم تداعت أحزاب شيوعية وعمالية عربية إلى عقد اجتماع طارئ لها أكدت فيه، انطلاقاً من موقفها الوطني والقومي، رفضها للوصاية على الشعوب واللجوء إلى القوة العسكرية وكل التدخلات الإمبريالية، مؤكدة على حق الشعوب بتقرير مصيرها، وطالبت بالانسحاب الكامل والفوري للقوات العراقية من الكويت. وقد نشرت مجلة **"النهج"** في عددها رقم ٣٢، العام ١٩٩٠، البيان الصادر عن الاجتماع والأحزاب الموقعة عليه، وممَّا جاء فيه:

(...) عقدت الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية اجتماعاً طارئاً تدارست فيه الوضع الخطير في منطقة الخليج، الذي نشأ في أعقاب اجتياح القوات العراقية لدولة الكويت والحاقها بالقوة ضد إرادة شعبها.

إن أحزابنا الشيوعية والعمالية تعبر عن رفضها الحازم للجوء إلى القوة العسكرية واستخدام الوصاية على الشعوب وتطالب بالانسحاب الكامل والفوري للقوات العراقية من الكويت واحترام إرادة شعبه وحقه في تقرير مصيره، وحل الأزمة بين البلدين بالطرق السلمية وبالتفاوض والحوار في الإطار العربي واستبعاد كل التدخلات الإمبريالية.

إن غياب الديمقراطية وعدم احترام الإرادة الشعبية في العديد من البلدان العربية من الأسباب الأساسية التي أدت إلى هذا الوضع المتردي.

وتعتبر أحزابنا إشاعة الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي، واطلاق الحريات العامة والفردية واحترام حقوق الإنسان العربي، من شأنه أن يعزز الجبهات الداخلية ويستنهض طاقات الجماهير الشعبية ويخلق ظروفاً أفضل لوضع حد للتدهور الحالي والتصدي للتدخلات الإمبريالية، وحماية الاستقلال الوطني.

وأمام هذا الوضع الخطير وشعوراً منها بمسؤوليتها الوطنية والقومية، فإن أحزابنا الشيوعية والعمالية تتوجه بنداء إلى كافة القوى التقدمية والديمقراطية في الوطن العربي لتعمل جنباً إلى جنب مع كل من يؤمن بقضايا العدل والحرية والاستقلال الوطني والأنظمة المعادية للإمبريالية للتنسيق فيما بيننا من أجل التصدي للتدخلات الإمبريالية وتعزيز التضامن بين الشعوب العربية ومعالجة الأسباب العميقة التي قادت إلى هذا الوضع.

الأحزاب الموقعة على البيان

١- الحزب الشيوعي الأردني.
٢- جبهة التحرير الوطني البحرانية.
٣- الحزب الشيوعي التونسي.
٤- حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر.
٥- الحزب الشيوعي في السعودية.
٦- الحزب الشيوعي السوري.
٧- الحزب الشيوعي السوداني.
٨- الحزب الشيوعي العراقي.
٩- الحزب الشيوعي الفلسطيني.
١٠- الحزب الشيوعي اللبناني.
١١-الحزب الشيوعي المصري.

© picture-alliance/Photoshot/J. Jordan

كاريكاتير العدد

بريشة الفنان البرازيلي كارلوس لاتوف

تقدُّم